



He Arotake Pōtitanga Motuhake
Independent Electoral Review

الوثيقة التلخيصية
دعوة لمعرفة رأيك بشأن نظامنا الانتخابي

سبتمبر 2022

تمهيد

وضع وزير العدل المراجعة المستقلة للانتخابات (أو ما يُعرف اختصارًا بـ"المراجعة") بهدف مراجعة قوانين الانتخابات في أوتياروا نيوزيلندا. وتمثل هذه المراجعة فرصة لإضفاء مزيد من الوضوح والنزاهة على القواعد الانتخابية مع تعزيز قدرة الناخبين على الوصول إليها في الوقت الحالي ومستقبلاً.

يرأس اللجنة المخولة بإجراء المراجعة السيدة ديورا هارت، وتضم في أعضائها كلا من الأستاذ المساعد ماريا بارغ (نائب الرئيس)؛ والبروفيسور أندرو غيديس؛ والدكتورة لارا غريفز؛ وأليس ماندر؛ وروبرت بيدن.

ليس لديك ما يكفي من الوقت؟ يزودك هذا الملخص بالغرض من المراجعة ويستعرض عددًا من القضايا الرئيسية والأسئلة التي نودّ طرحها عليك.

هل ترغب في معرفة المزيد؟ بإمكانك استعراض وثيقتنا الاستشارية المتوفرة عبر موقعنا الإلكتروني في هذا الرابط

[./https://electoralreview.govt.nz](https://electoralreview.govt.nz)

بإمكانك الإجابة على أكثر عدد ممكن من الأسئلة حسبما ترغب، أو يمكنك أن تكتفي بإبلاغنا بأرائك دون الإجابة على الأسئلة. إننا نرحب بإجاباتك المتعلقة بقضية واحدة أو عدد من القضايا، أو الإجابات المتعلقة بالمراجعة بأكملها. كما أننا نشجعك على مشاركة المسائل الأكثر أهمية بالنسبة لك في نطاق اختصاصاتنا.

لماذا نحتاج إلى هذه المراجعة؟

يعد توفير قانون انتخابي حديث يسهل الوصول إليه عاملاً ضروريًا لتحقيق الأهداف المنشودة من عمليتنا الديمقراطية. ولقد ظلت أجزاء كبيرة من القانون الانتخابي في أوتياروا نيوزيلندا على ما هي عليه دون تغيير لمدة تجاوزت 60 عامًا بحيث عفا عليها الزمن. وفي حين تتعرض الديمقراطية لتهديد متزايد في جميع أنحاء العالم، فإن هذه المراجعة تمثل فرصة لتعزيز نظامنا الانتخابي من أجل مستقبل أفضل.

تم تكليفنا بالتحقق من أن نظامنا الانتخابي يحقق هذه الأهداف:



ما الذي تتناوله هذه المراجعة؟

تغطي هذه المراجعة كافة الأمور المتعلقة بالانتخابات، كما أن الصفحات التالية تناقش عددًا من القضايا الرئيسية. كما ستتطرق اللجنة خلال هذه المراجعة إلى التصميم التشريعي والتوصيات السابقة الصادرة عن اللجنة الانتخابية ولجنة العدالة. لن نتطرق إلى التصويت عبر الإنترنت، أو أنظمة التصويت البديلة لنظام التصويت النسبي المختلط (MMP)، أو قانون انتخابات الحكومة المحلية، أو الاحتفاظ بالناخبين الماوريين، أو غير ذلك من القضايا الدستورية الأوسع نطاقًا. بإمكانك معرفة المزيد بشأن نطاق هذه المراجعة في قسم "الاختصاصات" عبر موقعنا الإلكتروني: [./https://electoralreview.govt.nz](https://electoralreview.govt.nz)

Te Tiriti o Waitangi – معاهدة وايتانغي

من الأهداف التي نسعى لتحقيقها من خلال هذه المراجعة تقديم المشورة بشأن كيفية ضمان التزام النظام الانتخابي بمعاهدة وايتانغي - Te Tiriti o Waitangi. وفي هذا الصدد، ترغب اللجنة في معرفة القضايا الأكثر أهمية بالنسبة للماوريين في نطاق المراجعة الماثلة.

ينبغي أن يسهم القانون الانتخابي في تمثيل وجهات نظر الماوريين في البرلمان، مع دعم مشاركتهم في النظام الانتخابي بفعالية. ويضطلع التاج (البريطاني) بمهمة حماية هذه الحقوق بصورة فاعلة.

تذكّر

بينما نتجهز للإجابة على الأسئلة، فإنك قد تحتاج إلى التفكير فيما يلي:

كيف يمكن للتاج الوفاء بالتزاماته بموجب معاهدة وايتانغي - Te Tiriti o Waitangi فيما يتصل بالقانون الانتخابي؟





الجزء الأول: نظام التصويت

تستخدم أوتياروا نيوزيلندا نظام التصويت النسبي المختلط (MMP) لانتخاب أعضاء مجلس النواب (MPs). ويضم المجلس في العادة 120 مقعدًا، ويتألف من أعضاء مجلس النواب الذين يمثلون دوائرهم الانتخابية (ممثلو الدوائر الانتخابية)، والأعضاء الذين يمثلون أحزابهم السياسية ممثلو القوائم الانتخابية).

التمثيل ونظام التصويت النسبي المختلط



في حين أن المراجعة لا تنتظر في بدائل لنظام التصويت النسبي المختلط، إلا إنها تنظر في المقترحات التي تقدمت بها لجنة الانتخابات في العام 2012 بغية تحسين طريقة عمل نظام التصويت النسبي المختلط، ويشمل ذلك مراجعة الحدود الواجب على الأحزاب السياسية (المعروفة اختصارًا بـ"الأحزاب") تجاوزها حتى تتمكن من دخول مجلس النواب. في الوقت الحالي، يجب على الأحزاب إما الحصول على 5 في المائة من أصوات الحزب أو الفوز بمقعد انتخابي واحد على الأقل. تنتظر المراجعة كذلك في مقترحات لجنة الانتخابات للعام 2012 بشأن إلغاء المقاعد العامة وإصلاح نسبة الدوائر الانتخابية إلى مقاعد القائمة بمعدل 60:40 للحفاظ على القدرة التمثيلية والنسبية في مجلس النواب.

الدورة البرلمانية ووقت الانتخابات



في الوقت الحالي، يجب على أوتياروا نيوزيلندا إجراء انتخابات عامة بواقع مرة كل ثلاث سنوات على الأقل، حيث إن الانتخابات المنتظمة تمثل أهمية بالغة بالنسبة للديمقراطية نظرًا لأنها تضمن حصول الناخبين على فرصة لتقرير ما إذا كانوا يريدون تغيير أعضاء مجلس النواب الذين انتخبوا في السابق أو تغيير الحكومة.

تنتظر المراجعة فيما إذا كان من الضروري تغيير الدورة البرلمانية من ثلاث سنوات، كما تنتظر فيما إذا كان من الواجب إجراء أي تغييرات على عملية الدعوة لإجراء الانتخابات، علمًا بأن رئيس مجلس الوزراء يمكنه في الوقت الحالي أن يقرر الدعوة إلى إجراء انتخابات في أي وقت قبل انتهاء الولاية البرلمانية التي تقدر مدتها بثلاث سنوات.

قضايا أخرى



سيغطي هذا الجزء من المراجعة كذلك الجانب المتعلقة بكيفية خسارة عضو مجلس النواب مقعده، وما الذي يحدث بعد ذلك.



الجزء الثاني: الناخبون

يعد التصويت طريقة مهمة يشارك الناس من خلالها في العملية الديمقراطية في أوتياروا نيوزيلندا. ويتيح التصويت للناس فرصة لاختيار من يمثل مصالحهم في مجلس النواب. تشمل الأجزاء الجوهرية في نظامنا الانتخابي القواعد التي تنظم من يمكنه التصويت وكيفية التصويت.

حق التصويت



قبل أن يكون بمقدور أي شخص التصويت في أي انتخابات برلمانية، يجب عليه التسجيل في جداول الناخبين. وحتى يكون بمقدور ذلك الشخص التسجيل في كشوف الناخبين، يجب أن يكون عمره 18 عامًا أو أكبر، وأن يكون مواطنًا نيوزيلنديًا أو مقيمًا دائمًا في نيوزيلندا، وأن يكون قد عاش في نيوزيلندا لمدة سنة متواصلة على الأقل عند نقطة زمنية محددة. وهناك أشخاص يُحرمون من الحق في التصويت؛ على سبيل المثال، إذا كان الشخص يعيش في الخارج ولم يرجع إلى أوتياروا نيوزيلندا مؤخرًا، وإذا كان الشخص يمضي حكمًا بالسجن لمدة ثلاث سنوات أو أكثر، وإذا ارتكب جريمة انتخابية جسيمة.

تنظرُ هذه المراجعة فيما إذا كان ينبغي أن يبقى سن التصويت عند 18 عامًا، وما إذا كانت هناك تغييرات أخرى يلزم إدخالها على أهلية الناخبين للتصويت.

إزالة قيود المشاركة في التصويت



تزداد احتمالية مشاركة الناس في الانتخابات كلما كان التصويت يسيرًا ومتاحًا للجميع. ولقد تغيرت الطريقة التي يستخدمها الناس للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات. ففي السابق، كان التصويت يتم حضورياً في يوم الانتخابات وداخل مراكز الاقتراع. أما اليوم أصبح بمقدور الكثيرين الإدلاء بأصواتهم قبل يوم الانتخاب فيما يُعرف بالتصويت المبكر. وبإمكان الناخبين التسجيل والتصويت في نفس اليوم، بما في ذلك أثناء يوم الانتخاب نفسه. وهناك طرق مختلفة للتصويت متاحة أمام الناس من ذوي المتطلبات الانتخابية المختلفة، مثل الناخبين في الخارج والناخبين من ذوي الاحتياجات الخاصة.

تنظر المراجعة الماثلة فيما إذا كانت طرق التصويت الحالية تلبّي احتياجات الناخبين، ومدى إمكانية جعل تلك الطرق أكثر سهولة ويسرًا.

حالات الطوارئ والمعوقات



من الممكن أن تحول الأحداث غير المتوقعة دون سير العملية الانتخابية على النحو المخطط له. على سبيل المثال، أثرت جائحة فيروس كورونا (COVID-19) على أساليب تنفيذ الانتخابات في العام 2020. وعندما تكون هناك معوقات، فإن التصويت يمكن أن يتوقف في بعض مراكز الاقتراع، ويمكن اللجوء إلى أساليب أخرى للتصويت. وفي هذا الخصوص، فإن المراجعة تنظر فيما إذا كانت هذه الضمانات قوية وكافية أم لا.

قضايا أخرى



سيغطي هذا الجزء من المراجعة ما يلي:

- التسجيل للتصويت، بما في ذلك اختيار جدول الناخبين العام أو الجدول الخاص بالماوريين
- التأكد من تأمين عملية التصويت
- فرز الأصوات وإصدار النتائج



الجزء الثالث: الأحزاب والمرشحون

يمكن للأحزاب والمرشحين ترشيح أنفسهم في الانتخابات. ومن الأمور التي تساعد على توفير الثقة في النظام الانتخابي وجود عملية انتخابية تتسم بالعدل والحيادية والشفافية والنزاهة فيما يتصل بتسجيل الأحزاب واختيار المرشحين والتمويل السياسي.

الترشح للانتخابات



تقوم الأحزاب بدور مهم في خوض الانتخابات العامة والانتخابات الفرعية، وقد يكون من بين هذه الأحزاب أحزاب مسجلة وأخرى غير مسجلة. ولا يمكن لأي أحزاب خوض التصويت الحزبي إلا الأحزاب المسجلة فحسب.

يكون كل مواطن مسجل في كشوف الناخبين مؤهلاً للترشح لخصوص الانتخابات. ولا يحق للمقيمين الدائمين الترشح للانتخابات.

تنظر المراجعة في القواعد الخاصة بالتسجيل في الأحزاب وتأهل المرشحين واختيارهم وعمليات الترشح للانتخابات.

التمويل الحزبي وتمويل المرشحين



تعتمد الأحزاب والمرشحون على التمويل الخاص في أنشطتهم اليومية وفي حملاتهم الانتخابية. وهناك دعم عام ومحدود لأعمال الدعاية الحزبية في محطات التلفزة والإذاعة وعبر الإنترنت أثناء فترة الانتخابات.

تنظر المراجعة في التوازن الصحيح والملائم بين مصادر التمويل الخاصة والعامة، ومدى ضرورة إدخال أي تغييرات على القواعد الحالية.

الدعاية والحملات الانتخابية



تهدف القيود المفروضة على الإنفاق على الدعاية والبيت وعلى الحملات الانتخابية إلى خلق فرص متكافئة للمشاركين في الانتخابات ومنع التأثير غير المتناسب على الانتخابات من خلال مستويات الإنفاق الأعلى لأحد الأصوات.

ومن هنا، فإن المراجعة تنظر في القواعد الحالية وما إذا كان ينبغي إدخال أي تغييرات عليها.

قضايا أخرى



سيغطي هذا الجزء من المراجعة ما يلي:

- متطلبات الإفصاح
- دور المروجين الخارجيين في الدعاية الانتخابية.



الجزء الرابع: إدارة الانتخابات

يضطلع عدد من الوكالات بدور في إدارة النظام الانتخابي في أوتياروا نيوزيلندا لضمان اتباع القواعد.

لجنة الانتخابات



تتمثل المسؤولية الرئيسية للجنة الانتخابية في ضمان إجراء الانتخابات البرلمانية بسلاسة. حيث توفر اللجنة جداول الناخبين (بما في ذلك توفير الجداول لانتخابات الهيئات المحلية) وتدعم الفهم العام والتتقيف بشأن النظام الانتخابي البرلماني.

تنظر المراجعة في دور لجنة الانتخابات في النظام الانتخابي، بما في ذلك وظائفها وسلطاتها وحوكمتها واستقلاليتها.

الإنفاذ وتسوية المنازعات



يمثل وجود نظام فعال وسهل الوصول إليه لإنفاذ وتسوية المنازعات أهمية بالغة لنزاهة القوانين الانتخابية في أوتياروا نيوزيلندا. تتلقى لجنة الانتخابات الشكاوى، وإذا رأيت وقوع انتهاك للقانون، فإنها تحيل الأمور إلى الشرطة للتحقيق فيها. تتولى المحاكم حل المنازعات المتعلقة بمعاني القواعد الانتخابية ونتائجها.

تنظر المراجعة فيما إذا كانت هناك حاجة إلى أي تغييرات في الجرائم والعقوبات وآليات الإنفاذ الحالية، وآليات حل المنازعات (بما في ذلك العمليات القضائية الخاصة بإعادة الفرز والطعون الانتخابية).

قضايا أخرى



سيغطي هذا الجزء من المراجعة ما يلي:

- جداول الناخبين وكيفية استخدامها
- مراجعة حدود الدوائر الانتخابية ولجنة التمثيل
- دور الوكالات الأخرى كالشرطة والمكتب المعني بأعمال الاحتيال الخطيرة وهيئة معايير البث وهيئة معايير الدعاية
- المعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة والتدخل الأجنبي



شارك برأيك

نودّ التعرف على رأيك ووجهة نظرك

نودّ التعرف على وجهات نظرك بشأن القانون الانتخابي الحالي ما لديك من أفكار بخصوص مستقبل النظام الانتخابي، علماً بأننا سنستخدم آرائك في وضع توصيات بشأن الأمور التي تحتاج إلى تغيير.

إننا نرحب بإجاباتك المتعلقة بقضية واحدة أو عدد من القضايا، أو الإجابات المتعلقة بالمراجعة بأكملها. كما أننا نشجعك على مشاركة المسائل الأكثر أهمية بالنسبة لك في نطاق اختصاصاتنا.

يمكن الحصول على إصدارات مترجمة ومتاحة للوصول إليها لهذه الوثيقة التلخيصية ووثيقة المشورة الخاصة بنا على الموقع الإلكتروني من خلال هذا الرابط [./https://electoralreview.govt.nz](https://electoralreview.govt.nz).

كيفية المشاركة بآرائك ووجهة نظرك

تركز هذه الوثيقة التلخيصية على موضوعات أساسية ضمن المراجعة وتتضمن أسئلة لمساعدتك في تقديم وجهة نظرك وآرائك. بإمكانك الإجابة على أكثر عدد ممكن من الأسئلة حسبما ترغب، أو يمكنك أن تكتفي بإبلاغنا بآرائك دون الإجابة على الأسئلة.

بإمكانك المشاركة برأيك في المراجعة بعدة طرق:

- يمكنك مشاركة آرائك عن طريق إكمال نموذج المشاركة المتاح في هذا الرابط: [./https://consultations.justice.govt.nz/policy/independent-electoral-review](https://consultations.justice.govt.nz/policy/independent-electoral-review)
- كما يمكنك كتابة بيان مشاركتك بنفسك وإرساله إلينا عبر البريد الإلكتروني على العنوان، secretariat@electoralreview.govt.nz، أو إرساله بالبريد إلى العنوان التالي:

Independent Electoral Review
Free Post 113
PO Box 180
Wellington 6140

- إذا كنت ترغب في المشاركة عبر مقطع فيديو، يُرجى التواصل معنا عن طريق البريد أو عن طريق البريد الإلكتروني.
- سيتم إدراج الفعاليات العامة على موقعنا الإلكتروني على هذا الرابط [./https://electoralreview.govt.nz](https://electoralreview.govt.nz). بإمكانك التواصل عبر البريد العادي أو الإلكتروني إذا كنت مهتمًا بالتحدث إلى اللجنة.

التاريخ النهائي لمشاركة آرائك ووجهة نظرك

التاريخ النهائي لتقديم جميع المشاركات هو **14 نوفمبر 2022**. في حال ورود أي مشاركات بعد هذا التاريخ، فمن الممكن ألا يتسنى النظر فيها ودراستها. وإذا كان للتاريخ النهائي تأثير محتمل على مشاركتك أو (أو مشاركة مؤسستك) أو كان سيمنعك (أو سيمنع مؤسستك) من المشاركة، يُرجى إفادتنا بذلك.

الخصوصية والمعلومات الرسمية

تعنزم اللجنة نشر المشاركات التي ترد إليها. لذا، إذا كنت ترغب في عدم نشر اسمك أو أي معلومات أخرى تقدمها في مشاركتك، يُرجى ذكر ذلك بوضوح عندما تقوم بإرسال المشاركة إلينا مع إبلاغنا بسبب عدم رغبتك في ذلك. على سبيل المثال، ربما ترغب في إبقاء بعض المعلومات سرية لأنها معلومات شخصية حساسة.

كما يمكن أن تخضع مشاركتك لطلب المعلومات بموجب قانون المعلومات الرسمية للعام 1982 (المعروف اختصارًا بـ"قانون المعلومات الرسمية"). سوف نأخذ رأيك ووجهات نظرك بعين الاعتبار عند الرد على أي طلبات بموجب قانون المعلومات الرسمية. يحكم قانون الخصوصية للعام 2020 كيفية قيام المراجعة المستقلة للانتخابات بجمع المعلومات الشخصية الخاصة بك والاحتفاظ بها واستخدامها ومشاركتها، وكذلك المعلومات التي تقدمها في المشاركة. يحق لك الاطلاع على هذه المعلومات الشخصية وتصحيحها.

أسئلة استشارية

بإمكانك الإجابة على أكثر عدد ممكن من الأسئلة حسبما ترغب، أو يمكنك أن تكفي بإبلاغنا بأرائك دون الإجابة على الأسئلة.



الجزء الأول: نظام التصويت

- 1-1 ما هو عتبة التصويت الخاصة بالأحزاب من وجهة نظرك؟
- 2-1 ما هي آراؤك ووجهة نظرك بشأن عتبة المقاعد الانتخابية؟
- 3-1 ما هي آراؤك ووجهة نظرك بشأن المقاعد العامة؟
- 4-1 هل تعتقد أن من الضروري أن تكون نسبة المقاعد الانتخابية إلى مقاعد القائمة نسبة ثابتة؟ إذا كنت تعتقد ذلك، فما هي هذه النسبة؟
- 5-1 ما هي أفضل مدة للولاية البرلمانية؟
- 6-1 كيف يمكن تحديد تاريخ الانتخابات؟
- 7-1 ما هي التغييرات، إن وجدت، التي يجب إدخالها على القواعد الحالية بشأن المقاعد التي تملأ في البرلمان؟ هل هناك أي شيء آخر تود أن نخبرنا به بشأن الموضوعات التي تناولها الجزء الأول المعنون "نظام التصويت"؟



الجزء الثاني: الناخبون

- 1-2 في رأيك، ما هو سن التصويت؟
- 2-2 ما هي التغييرات، إن وجدت، التي يجب إدخالها على قواعد أهلية الناخبين للتصويت؟
- 3-2 ما هي التغييرات، إن وجدت، التي يجب إدخالها لتحسين عملية التسجيل في جداول الناخبين؟
- 4-2 ما هي التغييرات، إن وجدت، المطلوبة للخيار الانتخابي للمواطنين؟
- 5-2 هل تلمي طرق التصويت الحالية، بما في ذلك التصويت الخاص، احتياجات الناخبين؟ في حالة الإجابة بـ"لا"، ما هي التغييرات الواجب إجراؤها؟
- 6-2 ما هي التغييرات، إن وجدت، الواجب إجراؤها لتعزيز قدرة الناخبين على التصويت؟
- 7-2 هل تعد الضمانات التي تحمي نزاهة عملية التصويت قوية بدرجة كافية؟ في حالة الإجابة بـ"لا"، ما هي التغييرات الواجب إجراؤها؟
- 8-2 ما هي التغييرات، إن وجدت، المطلوب إجراؤها للتعامل مع حالات الطوارئ والمعوقات؟
- 9-2 ما هي المواقع التي تحتم تأجيل الانتخابات أو إرجاء التصويت؟
- 10-2 من الذي يجب أن يُمنح صلاحية لاتخاذ قرارات لتأجيل الانتخابات أو إرجاء التصويت؟
- 11-2 كيف يمكن تحسين عمليات فرز الأصوات؟

- 12-2 هل تعد ضمانات نزاهة فرز الأصوات كافية؟ في حالة الإجابة بـ"لا"، ما هي التغييرات الواجب إجراؤها؟
هل هناك أي شيء آخر تود أن نخبرنا به بخصوص الموضوعات التي تناولها الجزء الثاني المعنون "الناخبون"؟



الجزء الثالث: الأحزاب والمرشون

- 1-3 ما هي التغييرات، إن وجدت، المطلوب إجراؤها على النظام بالنسبة لأي حزب لأن يصبح ويظل مسجلاً؟
2-3 ما هي التغييرات، إن وجدت، المطلوب إجراؤها على قواعد أهلية المرشحين للترشح؟
3-3 ما هي التغييرات، إن وجدت، المطلوب إجراؤها على المتطلبات التي يجب على الأحزاب استيفاؤها عند اختيار قوائمها الحزبية؟
4-3 ما هي التغييرات، إن وجدت، التي يجب إجراؤها لتحسين عملية تسمية المرشحين؟
5-3 ما هي التغييرات، إن وجدت، التي يجب إجراؤها على قواعد التمويل السياسي؟
6-3 ما هي أفضل طريقة لتمويل الأحزاب والمرشحين؟
7-3 ما هي التغييرات، إن وجدت، التي يجب إجراؤها على قواعد الدعاية الانتخابية وقواعد الحملات السياسية؟
8-3 ما هي القيود، إن وجدت، التي يجب تطبيقها على الإنفاق على الدعاية والحملات الانتخابية؟ من الذي يجب أن تنطبق عليه تلك القيود؟
هل هناك أي شيء آخر تود أن نخبرنا به بخصوص الموضوعات التي تناولها القسم الثالث المعنون "الأحزاب والمرشون"؟



الجزء الرابع: إدارة الانتخابات

- 1-4 ما هي آراؤك ووجهة نظرك بشأن أدوار لجنة الانتخابات ووظائفها؟
2-4 ما هي آراؤك ووجهة نظرك بشأن كيفية وضع جداول الناخبين، بما في ذلك جداول الناخبين غير المنشورة، والوصول إليها؟
3-4 ما هي التغييرات، إن وجدت، المطلوبة للجنة التمثيل وطريقة وضع حدود الدوائر الانتخابية وتسميتها؟
4-4 ما هي التغييرات، إن وجدت، التي يجب إجراؤها على الجرائم والعقوبات وآليات الإنفاذ الحالية؟
5-4 ما هي التغييرات، إن وجدت، التي يجب إجراؤها على طرق تسوية النزاعات المتعلقة بالقواعد الانتخابية أو نتائج الانتخابات؟
6-4 ما الذي يجب فعله، إن أمكن، للحد من مخاطر المعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة التي تؤثر على الانتخابات في نيوزيلندا؟
7-4 ما الذي يجب فعله، إن أمكن، للحد من مخاطر التدخل الأجنبي التي تؤثر على الانتخابات في نيوزيلندا؟
هل هناك أي شيء آخر تود أن نخبرنا به بخصوص الموضوعات التي تناولها الجزء الرابع المعنون "إدارة الانتخابات"؟

هل هناك أي شيء آخر تودّ أن نخبرنا به بخصوص المراجعة؟



He Arotake Pōtitanga Motuhake

المراجعة المستقلة للانتخابات

<https://electoralreview.govt.nz/>

secretariat@electoralreview.govt.nz